الفصل الحادى عشر

مصر والاحتلال

الى انتهاء حكم الخديو توفيق باشا

بسطت انجلترا حمايتها المقنعة على مصر ، وكانت أركان الحماية ماثلة فى وجود جيش الاحتلال ، وفى سلطة القنصل البريطانى العام ، والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، فقد رأيت فيما تقدم بيانه أنها وضعت يدها على الجيش بتعيين الجنرال السير افلين وود سردارا له ، ووضعت يدها على البوليس بتعيين السير فالنتين بيكر باشا قومندانا عاما له ، وعلى المالية بتعيين المستشار المالى البريطانى السير اوكان كولفن ، ثم السير ادجار فنسنت ، وعلى وزارة الأشغال بتعيين الكولونل (السير) كولن سكوت مونكريف Colin Scolt Moncrieff مفتشا عاما للرى بها ، ووضعت على رأس النيابة العامة بالمحاكم الأهلية نائبا عموميا انجليزيا ، وهو السير بنسون مكسويل Benson Maxwel[1] ، وكان على رأس مصلحة الجمارك المستر كاليار Caillard ، والمستر جبسون Gibson مديرا لمصلحة المساحة ، والمستر بلونفلد Blunfield مديرا لميناء الاسكندرية ، والمستر موريس Maurice مديرا للفنارات ، والمستر فتز جرالد Fitz Gerald مديرا عاما للحسابات بوزارة المالية .

ثم استقال شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ احتجاجا على سلخ السودان ، وعلى تدخل الاحتلال فى شؤون الحكومة كما سلف القول .

---

(١) مرسوم ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣ — الوقائع المصرية — عدد ٢٥ مارس سنة ١٨٨٣

نظرة فى أعمال وزارة نوبار باشا

١٨٨٤ — ١٨٨٨

ثم ألف نوبار الوزارة فى يناير سنة ١٨٨٤، على قاعدة إخلاء السودان، وقبول «النصائح» الانجليزية، طبقا لتلغراف اللورد جرانفيل المؤرخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤، فأخذ النفوذ البريطانى يستفحل فى عهد وزارته، ويتغلغل فى الدواوين والمصالح، وكانت باكورة أعماله تقرير إخلاء السودان، وقد تقدم الكلام عنه فى الفصل التاسع، ثم تعيين وكيلين انجليزيين لوزارتى الداخلية والأشغال.

فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ صدر الأمر العالى بتعيين المستر كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية، بدلا من على رضا باشا[١]، فكان أول وكيل انجليزى لهذه الوزارة.

وفى ٢٢ يناير من تلك السنة ذاتها عين السير كولن سكوت مونكريف وكيلا لوزارة الأشغال مع بقائه مفتشاً عاما للرى[٢]، وأصبح صاحب الحول والطول فيها، وتضاءلت بجانبه سلطة الوزير، وصار بمثابة الوزير الفعلى للوزارة، وأخذ يصدر القرارات ويوقع عليها بالنيابة عن وزير الأشغال[٣] أو باعتباره وكيلا للوزارة[٤]، وعين مفتشون للرى من الإنجليز طغى نفوذهم فيها.

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٤، وقد كان كليفورد لويد مفتشاً للاصلاحات بوزارة الداخلية منذ سبتمبر سنة ١٨٨٣ لمدة ستة أشهر (البوسفور اجبسيان عدد ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٣)

(٢) المرجع السابق ص ٩ ثم عين الكولونل روس Ross وكان مفتشاً للرى مفتشا عاما للرى بدلا من الكولونل مونكريف الذى انفرد بوكالة الوزارة

(٣) الوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٤) المرجع السابق عدد ٣ اكتوبر سنة ١٨٨٧ و ١٤ مايو سنة ١٨٨٨

وفى ١٧ يناير سنة ١٨٨٥ عين المستر ريموند ويست Raymand West نائباً عموميا لدى المحاكم الأهلية خلفاً للسير بنسون مكسويل Benson Maxwel [1]

كليفورد لويد

وكيل وزارة الداخلية

عظم النفوذ الإنجليزى فى وزارة الداخلية ، منذ تعيين المستر كليفورد لويد وكيلا لها ، وأخذ يسيطر على شؤونها كافة ، وطغى نفوذه على كل سلطة فيها ، وصار يحضر جلسات مجلس شورى القوانين ، ويتناقش بالنيابة عن الحكومة فى المشروعات التى كانت تعرضها على المجلس ، واشتهر بالشدة والعناد ، والغطرسة والكبرياء ، مما أدى إلى استقالة محمد ثابت باشا وزير الداخلية .

استقالة محمد ثابت باشا

وزير الداخلية

لم يحتمل محمد ثابت باشا وزير الداخلية غطرسة المستر كليفورد لويد وتدخله فى شؤون الوزارة ، وعدم اعتداده بسلطة الوزير ، فاستقال فى مارس سنة ١٨٨٤ ، وألمع فى كتاب استقالته إلى تبرمه من الحالة التى وصلت إليها البلاد ، قال مخاطباً نوبار باشا :

« إنى قبلت الانتظام فى هيئة الحكومة تحت رئاسة دولتكم ، على أمل أن أقوم بخدمة وطنى العزيز الذى نشأت فيه ورُبيت ، ولكنى بالنظر للأسباب التى أوضحتها شفاها لدولتكم ، رأيت أن آمالى قد حبطت ، وأن ليس فى الإمكان تحقيقها ، لافى الحال ولا فى الاستقبال ، وفضلا عن ذلك علمت من قرائن الأحوال أن ليس فى وسعى المحافظة على شرف المصلحة فيما بعد ، وإنى أشكر

---

(١) المرجع السابق عدد ١٩ يناير سنة ١٨٨٥

دولتكم على عضدكم ، ومساعدتكم لى فى المدة الوجيزة التى صرفتها معكم تحت رئاستكم ، وأرجوكم والحالة هذه إعفائى من كل مأمورية بالإطلاق » .

كانت هذه الاستقالة ثانية الاستقالات المشرفة التى رُفعت احتجاجا على سياسة الاحتلال ، وأولاها هى استقالة شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ ، فلا غرو أن قوبلت بالإعجاب الكبير ، وبخاصة لأن ثابت باشا لم يبنها على المرض ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الحقيقية التى كشفت السياسة البريطانية ، وأظهرت تدخلها غير المشروع فى شؤون مصر .

وقد قبل نوبار باشا استقالة ثابت باشا ، وتولى هو وزارة الداخلية (١) ، واستمر كليفورد لويد فى خطته . وطغت سلطته على سلطة نوبار باشا ، وصار يصدر الأوامر دون اطلاعه عليها ، وسكت نوبار وقتاً ما على هذا الطغيان ، لأنه كان من وبال أمره ، وصار كليفورد لويد يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة فى وزارة الداخلية ، وامتد طغيانه إلى ما عداها ، ومن أمثلة ذلك أنه فى شهر مارس سنة ١٨٨٤ أصدر أمره بالإفراج عن أربعمائة سجين فى السجون المختلفة بالمديريات ، كانوا تحت المحاكمة ، وكثير منهم من كبار الأشقياء ، فأحدث هذا الإفراج ضجة استياء كبرى ، وسرى النبأ فى مختلف البلاد ، فاختل الأمن وعمت الفوضى ، وزادت سطوة اللصوص والأشقياء ، وكثرت حوادث السطو والسرقات والقتل ، وتقدمت الشكاوى العديدة فى هذا الصدد إلى وزارة الداخلية .

وكان كليفورد لويد متناقضاً فى تصرفاته العجيبة ، فبينما كان يصدر الأوامر بالإفراج عن المسجونين بالجملة ، كان يتولى تعذيب غيرهم من المسجونين داخل السجون ، بالضرب بالكرباج ، واصطدم فى هذه الناحية بزميل له من كبار الموظفين الإنجليز ، وهو السير بنسون مكسويل النائب العام بالمحاكم الأهلية ، فقد ذهب إلى سجن الاسكندرية ليتحقق بنفسه مما سمعه عن حوادث التعذيب ، فمنعه مدير السجن من الدخول ، متذرعا بأمر « وكيل الداخلية » المستر

(١) مرسوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

كليفورد لويد[١] ، فكان هذا الخلاف بين الموظفين البريطانيين الكبيرين غريباً فى نوعه ، وشكا السير بنسون مكسويل زميله إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا ، مما أدى إلى تحرج مركزه أمام السلطات العليا البريطانية ، وقد بلغ به الاستهتار أن حضر يوما تمثيل إحدى الروايات بمسرح زيزنيا بالإسكندرية ، فجلس فى مقصورة الخديو الخاصة ، مما قوبل بالدهشة والاستياء

ولما طفح الكيل من تصرفاته ، شكاه نوبار إلى السير افلين بارنج (اللورد كرومر) ، ولوّح باستقالته إذا لم يوضع حد للفوضى التى عمت بسبب استمراره فى عبثه ، فعرض السير بارنج الأمر على حكومته ، وبعد مداولات ومخابرات تقرر أن يبقى نوبار فى منصبه ، وأن تحدد سلطة كليفورد لويد ، فلا يكون له سوى اختصاص وكيل الوزارة ، فخفت وطأة الأزمة ، وأصدر النائب العام أمره بالقبض على جميع الذين أطلق المستر كليفورد لويد سراحهم ، وإعادتهم إلى السجن ، ولما وجد هذا أن سلطته قد تضاءلت قدم استقالته ، وغادر البلاد فى مايو ، غير مأسوف عليه ، وعين محمود حمـــدى باشا مكانه فى سبتمبر سنة ١٨٨٤[٢] .

قومسيونات الأشقياء

اضطرب حبل الأمن فى عهد وزارة نوبار ، وكثرت الجنايات ، ففكر فى معالجة هذه الحالة بالنظم الاستثنائية ، فاستصدر من الخديو مرسوما فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٤[٣] بتشكيل لجان إدارية سميت (قومسيونات الأشقياء) ، مؤلفة برآسة المدير وعضوية عمدة عن كل مركز لتحقيق حالة الأشخاص المنسوب إليهم إنهم لصوص أو أشقياء أو مشتبه فى حالتهم ، وخُولت هذه

---

(١) البوسفور اجبسيان عدد ٢٩ مارس سنة ١٨٨٤

(٢) مرسوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ — الوقائع المصرية عدد ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(٣) الوقائع المصرية عدد ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٤

اللجان حق القبض على كل شخص يبلغ عنه أنه من هذه الفئة والتحقيق معه ، فإن لم يثبت ارتكابه لجريمة تستدعى إحالته إلى المحكمة الأهلية لمعاقبته عليها ، فللقومسيون (اللجنة) تكليفه تقديم ضامن لحسن سيره وسلوكه ، وإن عجز عن تقديم الضامن ، فللجنة أن تحكم عليه بالإقامة فى بلده تحت سلطة ومراقبة شيخ البلد .

وصدر مرسوم آخر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بتأليف لجنة باسم : « قومسيون الجنايات » فى مديريات الوجه البحرى (ثم بعد ذلك للوجه القبلى) ، مؤلفة من رئيس يعينه مجلس الوزراء ، ومن المدير ورئيس النيابة ، وقاضيين يعينهما المجلس ، ويجوز أن يستبدل بأحدهما موظف إدارى ، وخول هذا « القومسيون » تحقيق الجنايات التى تقع من عصابات مسلحة يكون من شأنها سلب المال أو الإخلال بالأمن العام ، وأن يجرى هذا التحقيق بغاية السرعة وبدون التفات إلى الأوضاع المقررة فى قانون تحقيق الجنايات ، وبعد انتهائه من التحقيق يصدر القومسيون حكمه فى الحال على المتهمين ، ولا يقبل طعن فى أحكامه أمام جهات القضاء ، وتنفذ هذه الأحكام فى الأربع والعشرين ساعة التالية لصدورها ، عدا أحكام الإعدام ، فلا تنفذ إلا بعد عرضها على الخديو وصدور أمره بتنفيذها[1] .

كان تأليف هذه اللجان الإدارية وتخويلها تلك السلطة القضائية الواسعة نقضاً للقواعد والضمانات التى قررها قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ، وإهداراً لسلطة النيابة العمومية والمحاكم الأهلية ، مما أدى إلى جعل البلاد فى شبه أحكام عرفية ، وفقد الناس الضمانات التى تكفل العدل والطمأنينة ، وأخذ كثير من الأبرياء بغير جريرة ، وأودعوا السجون رهن التحقيق الذى تولته

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٥ اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وقد عمم هذا النظام على الوجه القبلى ، ثم أنشئ قومسيون عال بوزارة الداخلية للنظر فى استئناف أحكام القومسيونات الابتدائية برئاسة وكيل وزارة الداخلية وعضوية رئيس النيابة بمحكمة الاستئناف وأحد قضاة محكمة الاستئناف .

اللجان ، وكانوا يبقون بها مدداً طويلة ، دون أن يبت فى مصيرهم ، وقد تبينت مع الزمن عيوب هذا النظام ، وما استتبعه من المفاسد والمظالم ، فضلا عن أنه لم يفد فى الإقلال من الجرائم ، واستمر قائما نحو خمس سنوات ، إلى أن عمت الشكوى منه ، فألغيت لجان الأشقياء سنة ١٨٨٩ فى عهد وزارة رياض باشا .

وزارة نوبار والصحافة

اشتدت وطأة وزارة نوبار على الصحافة ، فلم تكن تغتفر أن يرتفع لها صوت بمناهضة الاحتلال .

ومن ذلك أن مجلس الوزراء قرر فى أول مايو سنة ١٨٨٤ (٥ رجب سنة ١٣٠١ هـ) منع جريدة (العروة الوثقى)[١] التى كان يصدرها السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده بباريس من دخول مصر «حفظاً للنظام العمومى»،[٢] والسبب الحقيقى لهذا المنع هو مقالاتها المستفيضة ضد السياسة الاستعمارية البريطانية ، وقرر مجلس الوزراء أيضا معاقبة كل من توجد عنده بغرامة من جنيه إلى خمس جنيهات .

وقد علقت جريدة (العروة الوثقى) على هذا القرار بقولها : « انعقد مجلس النظار المصرى فى القاهرة ، واهتم بالبحث فى شأن (العروة الوثقى) ، ثم أصدر قراره إلى نظارة الداخلية المصرية قاضياً عليها بأن تشتد فى منع هذه الجريدة عن دخول الأقطار المصرية ، وتراقب جولاتها فى تلك الديار ، فصدر أمر الداخلية إلى إدارة عموم البوسطة يلزمها بالدقة فى ذلك ، وبلغنا أن الجريدة الرسمية بعد نشرها صورة الأوامر أعلنت أن كل من توجد عنده العروة الوثقى يغرم مبلغاً من خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيهاً ، وهى غرامة جسيمة ، ربما دعا إليها عسر المالية المصرية ببركة تصرف الإنكليز فى مصر ،

---

(١) راجع ما كتبناه عن العروة الوثقى والسيد جمال الدين الأفغانى فى كتاب (عصر اسماعيل) ج ٢ ص ١٤٨

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٥ مايو سنة ١٨٨٤

أما نحن فلا نظن أحـــداً من النظار المصريين له رأى اختيارى فى هـذا القرار ، بل لا نتوهم فى المستوى على كرسى الخديوية ميلا إلى مثل هذا الحكم ، ولا يختلج فى صدورنا أن مصرياً من أى مشرب كان ، سواء المسلم وغير المسلم منهم بل ولا شرقيا ممن يسكن تلك البلاد يرى فيه جانبا من العدل ، هذه جريدة قامت بالدفاع عن المصريين والاستنجاد لهم ، ولها سعى بل كل السعى لخيبة آمال أعدائهم ، ولا ترى من مشربها مدح زيد ولا القدح فى عمرو ، فإن المقصد أعلى وأرفع من هذا ، وإنما عملها سكب مياه النصح على لهب الضغائن ، لتتلاقى قلوب الشرقيين عموما على الصفاء والوداد ، تلتمس من أبناء الأمم الشرقية أن يلقوا سلاح التنازع بينهم ، ويأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، لدفع الضوارى التى فغرت أفواهها لالتهامهم ، ومن رأيها أن الاشتغال بداخل البيت إنما يكون بعد الأمن من طروق الناهب ، هذا منهاج (العروة الوثقى) ، عليه كل مطلع على ما نشر فيها من يوم نشأتها إلى الآن ، فكيف يخطر ببال عاقل أن شرقيا مسلماً أو غير مسلم يميل لحجبها عن دياره ؟ ولكنا نعلم أن حركات الآمرين فى القطر المصرى هذه الأيام قهرية ، لا يخالطها شىء من الاختيار ، والمدير لرحى القهر عليهم هم عمال الانجليز ، ولا نريد أن نقول الانكليز إنهم ظلموا فى هذا الحكم ، فإن الجريدة لم يوجد فيها إلى الآن ما يزيد على ما تنشره الجرائد الوطنية والأجنبية من كشف مساتيرهم ، وبيان الرزايا التى أصيبت بها الديار المصرية من حلولهم » .

إلى أن قالت :

« فلا غرابة فى صدور مثل هذا الجور منها ، غير أننا نعلن لها أن همم الرجال لا تقعدها أمثال هذه المظالم ، وليس يعجزنا إدخال هـذه الجريدة فى كل بقعة تحوطها السلطة الإنجليزية الظالمة ، ذلك بعزائم أولى العزم الذين قاموا بإنشاء العروة الوثقى »[1] .

---

(١) العروة الوثقى عدد ٢٢ مايو سنة ١٨٨٤

وألغيت جريدة (الوطن) بقرار من وزارة الداخلية فى ١١ مارس سنة ١٨٨٤[١] ، ثم ألغى هذا الأمر بعد يومين من صدوره وعادت إلى الظهور

وعطلت جريدة (الأهرام) وكانت تصدر بالإسكندرية ، شهراً فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٤ « لأنها نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية »[٢]

وألغيت جريدة (مرآة الشرق) بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٦ (الوقائع المصرية عدد ٣١ مارس سنة ١٨٨٦) وجريدة (الزمان) بقرار منه فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٨٦ (الوقائع عدد ٢ أغسطس سنة ١٨٨٦)

وأنذرت جريدة (الصادق) بقرار من وزارة الداخلية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٦ لأنها نشرت مقالة تضمنت « كثيراً مما يشوش الأفكار ويخدش الأذهان »[٣] .

مسألة البوسفور أجبسيان

وكان من أعجب ما قررته وزارة نوبار بشأن الصحافة إلغاء جريدة (البوسفور اجبسيان) ، وهى جريدة فرنسية يومية كانت تصدر بالقاهرة ، وكانت تطعن فى الاحتلال وسياسته ، وفى نوبار ذاته ، فقرر مجلس الوزراء فى ابريل سنة ١٨٨٥ إلغاءها وإقفال مطبعتها ، وكان السبب المباشر لهذا القرار أنها نشرت منشوراً للمهدى يتحدى فيه الحكومة المصرية ، ويثير الخواطر ضدها ، وقد نفذ القرار بشكل أحدث ضجة كبيرة بين الجالية والدوائر السياسية الفرنسية ، أعقبتها أزمة كادت تؤدى إلى قطع العلاقات بين مصر وفرنسا ، وذلك أن الحكومة أبلغت قنصل فرنسا فى العاصمة أمر القرار ، وطلبت إليه أن يرسل مندوباً من قبله لحضور تنفيذه مساء يوم ٨ ابريل ،

---

(١) الوقائع المصرية عدد ١٢ مارس سنة ١٨٨٤

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٤

(٣) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٦ ص ٥٧٨

فرفع القنصل الأمر إلى القائم بأعمال القنصل العام ، وهذا احتج عليه ، ولكن احتجاجه لم يكن له جدوى ، إذ ذهبت قوة من البوليس معظمها من الأوروبيين بقيادة المستر فنك بك حكمدار العاصمة إلى الدار التى بها إدارة الجريدة ومطبعتها ، واقتحمها البوليس وأخرج العمال ، وطلب من صاحبها الخروج فأبى ، واحتج على ذلك ، وعندئذ حضر وكيل القنصلية الفرنسية إلى محل المطبعة ، وأراد الدخول ، فمنعه البوليس وأهانه ، وردّه إلى الوراء ، فكتب تقريراً إلى حكومته بما حدث ، وتم تنفيذ القرار ، بأن أقفلت المطبعة وختمت بالشمع الأحمر ، وتعطل صدور الجريدة

فلما أبلغ القائم بأعمال القنصل العام تفصيل ما حدث إلى وزارة الخارجية بباريس ، هاجت الحكومة الفرنسية ، وأرسل إليه وزير الخارجية تعليماته بالذهاب إلى الخديو ونوبار باشا لتبليغهما طلبات حكومته ، وهى فتح المطبعة ، وإعادة صدور البوسفور اجبسيان ، وفصل الموظفين الذين دخلوا إدارة الجريدة والمطبعة ، بحجة أن الامتيازات الأجنبية لم تكن تخول الحكومة اقتحام دار أجنبى عنوة إلا برضا قنصله ، وأن قانون المطبوعات الصادر فى سنة ١٨٨١ لا يسرى على الصحف الأجنبية ، فقامت أزمة شديدة بين الحكومتين ، وسعى نوبار فى كسب الوقت لكى يتفادى الرد العاجل ، ولكن الحكومة الفرنسية تهددت بقطع علاقاتها مع مصر إذا لم تجب مطالبها ، وقد وقفت الحكومة الإنجليزية فى بداية الأزمة إلى جانب الحكومة المصرية ، تؤيدها فى موقفها ، ثم تخلت عنها آخر الأمر ، وتركتها وشأنها ، ثم نصحتها بالتسليم ، فانتهت الأزمة بإذعانها ، وتقديم الترضية الواجبة لمعتمد فرنسا ، وهى فتح المطبعة بدون شرط ولا قيد ، وأن يقوم نوبار باشا بالاعتذار فى زيارة رسمية لمعتمد فرنسا بمصر ، وفعلا ذهب نوبار باشا بملابسه الرسمية إلى دار القنصلية الفرنسية يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٥ ، واعتذر رسميا عما وقع ، ورُفعت

الأختام عن المطبعة ، وسلمت إلى مندوب القنصلية ، واستأنفت جريدة (البوسفور اجبسيان) ظهورها يوم ٢١ مايو[١] .

استقالة عبد القادر باشا حلمى

وفى مارس سنة ١٨٨٧ استقال عبد القادر باشا حلمى ، وكان وزيراً للحربية والداخلية ، فخلفه فيهما مصطفى فهمى باشا .

فى الشؤون المالية

بموجب المرسوم الصادر فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨ رخص للحكومة بإصدار سندات لسلفة بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فائدتها ٤½ ٪ ، وخصص معظم هذا المبلغ لتصفية مطالب الخديو اسماعيل ، وأعضاء العائلة الخديوية ، ولاستبدال المعاشات ، وهذا المبلغ من أصل قرض خمسة ملايين جنيه رخص به سلطان تركيا ، وتقرر لسداد هذه السلفة قسط سنوى قدره ١٣٠,٠٠٠ جنيه ، يؤخذ من المصروفات الإدارية ، واشترط أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد هذا القسط تحول متحصلات الأموال المقررة وغير المقررة فى مدينة القاهرة إلى خزانة صندوق الدين المكلف بخدمة السلفة ، أما الاستهلاك فيتعين بطريقة الشراء أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة ، واشترط أيضاً أن المحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة يورد إلى صندوق الدين لاستخدامه فى استهلاك هذه السلفة الجديدة والقرض المضمون معاً .

إقالة وزارة نوبار

٧ يونيه سنة ١٨٨٨

بقيت وزارة نوبار باشا تتولى الحكم حتى أقالها الخديو توفيق باشا فى ٧ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على أثر مناقشة بين توفيق ونوبار فى مجلس الوزراء فى بعض المسائل العادية المعروضة على المجلس ، وأرسل إليه الخديو كتاب الإقالة فى أسلوب

---

(١) جريدة البوسفور اجبسيان عدد ٢١ مايو سنة ١٨٨٥

يدل على اشتداد الجفاء بينهما ، قال : « إنه بناء على ما وقع فى جلسة المجلس بالأمس ، وما هو إلا تكرار ماحدث أكثر من مرة من التباين فى الآراء ، مما رأيت منه استحالة بقائك فى منصبك ، فلهذا قد فصلتك من وظيفتك ، وعهدت برئاسة الوزارة وتشكيل هيئة جديدة إلى صاحب الدولة رياض باشا ».

وهكذا تخلّى الإنجليز عن نوبار ، بعد أن ولوه الحكم ، ونالوا منه كل ما كانوا يبتغون ، من إخلاء السودان ، والتمكين للنفوذ البريطانى فى شؤون الحكومة ، وكذلك شأنهم مع صنائعهم ، يتخلون عنهم بعد أن يستنفدوا منهم ما كانوا يبتغون تنفيذه على يدهم .

تأليف وزارة رياض باشا

١١ يونيه سنة ١٨٨٨

عهد الخديو إلى رياض باشا تأليف الوزارة على قاعدة الخطاب الذى بعث به إليه عند تأليف وزارته الأولى فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩[١] .

وخلاصته أن يكون الحكم بواسطة مجلس الوزراء ، وأن يبقى للخديو حق ترؤس المجلس إذا أراد ذلك ، وأرسل إليه الخطاب الآتى فى صدد تأليف وزارته الجديدة ، ننشره هنا لأنه من الوثائق الهامة الخاصة بنظام الحكم ، قال :

« إن ما اتصفتم به من الغيرة الوطنية ، والإخلاص لنا ، قد دعانا إلى أن نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة ، وليكن فى علمكم أننا لا نتأخر مطلقاً عن تعضيدكم ومساعدتكم المساعدة الحقة الصادقة ، فى الأعمال المهمة السامية التى دعونا كم لأدائها ، وأن ما جاء فى أمرنا الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ هو المنهج الذى نروم اتباعه والسير على مقتضاه ، وليس هنالك من عظيم حاجة إلى تذكيركم بأهم ما تضمنه ذلك الأمر من المواد الأساسية ، وهى أن حكمنا وإجراءه يكون مع مجلس نظارنا وبواسطته ، وأن نعهد إليكم رئاسة هذا المجلس ، مع إبقاء الحق لنا فى الرئاسة على جلساته بذاتنا كلما رأينا

---

(١) راجع كتابنا (الثورة العرابية) ص ٣٤

لذلك لزوما . وأن تُرفع كلمة الاستقامة والإصلاح وحسن الترتيب والاقتصاد فى جميع إيرادات القطر ، والسعى فى إيجاد الرفاهية ، وإحياء التقدم فى جميع أنحاء البلاد حسا ومعنى .

« فهذه هى مقاصدنا التى نبتغيها ، وإن شاء الله يتسنى لنا الحصول عليها بمساعدتكم ، وفى ذلك نعتمد كل الاعتماد على فطنتكم وهمتكم ونشاطكم وغيرتكم التى برهنتم لى عليها مراراً ، وكن أيها العزيز واثقاً بمحبتنا لكم » .

تحريراً بسراى رأس التين فى ٩ يونيه سنة ١٨٨٨

محمد توفيق (١)

وقد تألفت وزارة رياض باشا فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٨ ، على النحو الآتى : رياض باشا للرآسة والداخلية والمالية ، مصطفى فهمى باشا للحربية والبحرية ، على ذو الفقار باشا للخارجية ، محمد زكى باشا للأشغال ، حسين فخرى باشا للحقانية ، على مبارك باشا للمعارف العمومية (٢) .

بين نوبار ورياض

قوبل سقوط وزارة نوبار وتأليف وزارة رياض باشا بالاغتباط فى البيئات الوطنية ، لأن نوبار باشا كان بغيضاً إلى الشعب ، إذ هو الوزير الوحيد الذى قبل تشكيل الوزارة عقب استقالة شريف باشا التاريخية ، وارتضى أن يتولى الحكم على قاعدة إخلاء السودان ، وضياع نصف الامبراطورية المصرية ، ثم النزول على حكم « النصائح البريطانية » الواردة فى تلغراف جرانفيل ، وفى عهده وقعت الكوارث فى السودان ، كما تقدم بيانه فى موضعه ، وتغلغل النفوذ البريطانى فى الجيش والبوليس والإدارة . وسائر دواوين الحكومة ، ولم يكن قط يشاطر الشعب شعوره وعواطفه ، ولا كان يعنى به ، أو يكترث لميوله وآرائه

---

(١) مجموعة الأوامر العالية والمذكرات سنة ١٨٨٨ ص ١٣٣

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ يونيه سنة ١٨٨٨

ومطالبه ، بل كان كل همه أن يرضى المعتمد البريطانى ، ليضمن بقاءه فى الحكم ، ولئن اختلف وإياه فى بعض المسائل الجزئية ، فقد ظن أنه يستطيع بدهائه أن يكسب إلى صفّه المراجع العليا فى لندن ، وسعى إلى ذلك فعلا ، وتوهم أن لندن كالاستانة ، حيث تجد الدسائس الشخصية سبيلا إلى النجاح ، ولكن لندن خذلت نوبار فى شكايته من السير افلن بارنج ، فكان فى ذلك سقوطه ، إذ تخلّى عنه الإنجليز .

فلا غرو أن اغتبط الرأى العام لإقصائه عن الوزارة ، وبخاصة لما عرف عنه من الأثرة والأنانية ، وعدم الاكتراث إلا لمصالحه ومصالح شيعته وذويه ، وكان رياض باشا قد استرد ببعده عن الحكم بعض العطف عليه من جانب الرأى العام ، وبخاصة لما اشتهر عنه من الاستقامة ، والنزاهة الشخصية ، ولم ينس له الناس أنه أيد شريف باشا فى موقفه المشرف سنة ١٨٨٤ ، إذ رفض أن يتولى الوزارة بعد استقالته التاريخية ، فلما دعى سنة ١٨٨٨ إلى تأليف الوزارة ، عقب إقالة وزارة نوبار ، توقع الناس أن يتغير منهج الحكم ، فتخف وطأة السيطرة البريطانية على الحكومة ، على أن الحوادث جاءت على غير ماتوقع الناس ، كما سيجىء بيانه .

ولقد وصفت جريدة (المان زيتونج) الألمانية تبديل الوزارة وصفاً يصوّر الحالة السياسية فى ذلك العصر تصويراً صحيحاً ، قالت ما خلاصته :

« لما استقال المرحوم شريف باشا فى يناير سنة ١٨٨٤ من رياسة الوزارة ، عرض سمو الخديو وكذلك السير افلن بارنج (اللورد كرومر) على رياض باشا قبول الرياسة ، على أن دولته مع إلحاحهما عليه بذلك لم تأذن له وطنيته الصادقة بقبول هذا المنصب ، لاشتراكه رأياً مع المرحوم شريف باشا بشأن السودان ، والحاصل أن نوبار باشا كان السياسى المصرى الوحيد ، المستعد للتخلى عن السودان ، وقبول السياسة الانجليزية فى شأنه ، ومن ذلك اليوم اتخذ نوبار باشا الوسائل التى تمكنه لشدة دهائه من الاحتفاظ بمركزه وسط المشاكل المصرية ، فهو وإن كان على غير إخلاص للخديو وأريكته ، ولا مبدأ له إلا الاثرة

والأنانية ، فإنه قد عرف كيف يجعل نفسه بذكائه ولينه أداة مقبولة فى يد المعتمد البريطانى ، وهو متصلب فى الرأى ، مستبد ومتكبر مع من هم دونه مقاما ، فى حين أنه لين رقيق مع الانجليز إلى أصغر ضابط منهم ، وهو أيضاً ليس مؤيداً من الأهلين ، ولا محبوباً منهم ، ولا هو من رجال مصر البارزين ، ومع أنه تولى المناصب فى مصر السنين الطوال ، فإنه لا يعتبر مصريا لا قلباً ولا نفسا ، وقد كان من وقت قريب مشمولا بحماية دولة أجنبية ، وفضلا عن ذلك فإنه لم يتجنس بالجنسية المصرية » .

وقالت عن الحالة السياسية بعد إسناد الوزارة إلى رياض باشا :

« يبعد عن الظن أن اسناد الوزارة إلى رياض باشا يحدث تغييراً هاما فى سياسة مصر الحاضرة ، لأنه ما دام الاحتلال الانجليزى قائما ، فليس مندوحة من أن تكون السلطة الأولى فيها لانجلترا ، أيا كان رئيس الوزارة ، وإن رياض باشا يعلم حق العلم ما تقتضيه الحالة ، بحيث لا يرى إلا أن يسير إلى جانب السير افلن بارنج ، والمستر ادجار فنسنت (المستشار المالى) ، والمستر مونكريف (وكيل وزارة الأشغال) » .

وقد استمر تغلغل النفوذ البريطانى فى الحكومة على عهد وزارة رياض باشا ، كما استمر اسناد كبرى المناصب إلى الإنجليز ، ففى نوفمبر سنة ١٨٨٩ عين السير (اللورد) الفريد ملنر مديراً عاما لحسابات الحكومة [١] ، ثم عين وكيلا لوزارة المالية سنة ١٨٩٠ .

وفى نوفمبر سنة ١٨٩٠ أسندت وظيفة المراقب العام للأموال المقررة إلى المستر (السير) الدون جورست ، الذى صار فيما بعد قنصلا عاما لانجلترا فى مصر خلفاً للورد كرومر .

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٩

تعيين أول مستشار قضائى انجليزى

وفى عهد رياض باشا صدر المرسوم الخديوى فى ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ بتعيين المستر جون سكوت John Scott مستشاراً قضائيا لوزارة الحقانية[1] إجابة لطلب السير افلن بارنج (اللورد كرومر)، فكان أول مستشار انجليزى عين لهذه الوزارة، وكانت مهمته السيطرة على وزارة الحقانية، كما سيطر الإنجليز على الوزارات الأخرى، وقد احتج أحمد مختار باشا القومسير العثمانى على إكراه الخديو على هذا التعيين، وزيد عدد المستشارين الإنجليز فى محكمة الاستئناف الأهلية، كما زيد عدد الضباط الإنجليز فى الجيش المصرى.

وكان تعيين المستر سكوت فى هذا المنصب الخطير على غير رغبة رياض باشا، وقد تردد وقتا ما فى تنفيذ إرادة اللورد كرومر فى هذا الصدد، ولكنه أذعن آخر الأمر، وصدر المرسوم بتعيينه.

ظهور جريدة (المؤيد)

ديسمبر سنة ١٨٨٩

من الحوادث الهامة فى عهد وزارة رياض باشا ظهور جريدة (المؤيد)، لصاحبها المرحوم السيد على يوسف، ففى نوفمبر سنة ١٨٨٩ رخصت له وزارة الداخلية بإصدار صحيفة يومية باسم المؤيد، وساعده رياض باشا على إصدارها، وظهر العـــدد الأول منها فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٩ (٨ ربيع الثانى سنة ١٣٠٧ هـ)، وكان مديرها السيد أحمد ماضى، وصاحب امتيازها السيد على يوسف، والإثنان يشتركان فى تحريرها، ثم استقل بها السيد على يوسف من نوفمبر سنة ١٨٩١، وكانت سياستها وطنية إسلامية، مع ولاء لرياض باشا، وكان لها فضل كبير فى بعث الروح الوطنية، وإحياء الصلات بين الأمم الشرقية،

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ١٥

وتنبيه الرأى العام فى مصر إلى تعرف حقائق الحالة السياسية التى وصلت إليها البلاد فى عهد الاحتلال ، فلا غرو أن كان ظهورها من العوامل المهيئة لتطور الحركة الوطنية .

بقية أعمال وزارة رياض باشا

ومن الأعمال الجليلة التى تمت فى عهد وزارة رياض باشا إلغاء العونة [١] وبدليتها ، وصدر بذلك أمر عال فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، مع بقاء خفر وملاحظة جسور النيل على الأهالى كما كان ، وكذلك تأدية الأعمال المستعجلة فى حالة الخطر أثناء الفيضان ، وفى مقابل إلغاء العونة فرض الأمر المذكور ضريبة جديدة على الأطيان قيمتها أربعة قروش ونصف على كل فدان ، على أن لا يزيد ما يتحصل منها عن ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً [٢] ، وبذلك زال الحيف الذى كان يقع على الفقراء من تسخيرهم فى العونة .

ولا يخفى أنه فى عهد وزارة رياض باشا الأولى (قبل الاحتلال) ، ألغيت السخرة ، وتقرر إبطال الضرب بالكرباج ، وفى عهد وزارته الثانية ألغيت العونة كما تقدم بيانه .

وفى عهدها أيضاً ألغيت اللجان المعروفة بقومسيونات الأشقياء ، وذلك بموجب الأمر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٩ .

ووضع قانون عدم جواز الحجز على رواتب موظفى الحكومة ، وأنشئ المجلس البلدى بالاسكندرية (دكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠) .

تحويل الدين

وتم تحويل الدين العام ، وتخفيض فوائده ، وبيان ذلك أنه فى أوائل سنة ١٨٨٩ كانت المالية المصرية قد توطدت ، وصار فى إمكان مصر أن تحصل

---

(١) هى السخرة : أى تسخير الأهالى فى أعمال الرى

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

على أموال بفائدة أقل من الفائدة التى كانت تؤديها عن ديونها ، فاتجهت نية الحكومة إلى تحويل بعض الديون ، بتخفيض فوائدها ، وهذا التحويل كان يستدعى مصادقة الدول ، طبقاً لقانون التصفية ، فأرسلت وزارة المالية إلى ممثلى الدول منشوراً بهذا المعنى ، وانتهت المفاوضة فى هذا الصدد بصدور مراسيم فى ٦ يونيه و ٧ يونيه و٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ، متضمنة القواعد الآتية :

١ — تحويل قرض الأربعة ونصف فى المائة المعقود سنة ١٨٨٨ إلى دين ممتاز .

٢ — تحويل الدين الممتاز بانقاص فائدته من ٥٪ إلى ٣½٪

٣ — تحويل دين الدائرة السنية من ٥٪ إلى ٤٪

٤ — الترخيص بتحويل دين الدومين من ٥٪ إلى ٤½٪

٥ — إيداع الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية وقرض الدومين فى خزانة صندوق الدين مع تخويله حق استثمارها فى سندات الديون المصرية .

٦ — إبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية وقرض الدومين لمدة ١٥ سنة بدون سداد شىء من أصلها ، إلا بطريق الاستهلاك ، بالشروط التى وضعت لكل دين ، ويكون الاستهلاك إما بالشراء بسعر السوق ، أو بطريق القرعة ، بواقع القيمة الإسمية .

وقد استفادت المالية المصرية من هذا التحويل إنقاص فوائد ديونها ٢٦٥,٠٠٠ جنيه فى السنة .

استقالة وزارة رياض باشا

١٢ مايو سنة ١٨٩١

لم يمض ثلاثة أشهر على تعيين المستر سكوت مستشاراً لوزارة الحقانية ، حتى استقال رياض باشا فى ١٢ مايو سنة ١٨٩١ ، فقبل الخديو استقالته ، وعهد إلى مصطفى فهمى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، ويرجع السبب الحقيقى

فى استقالة رياض باشا إلى أنه شعر بالندم على تعيين المستر سكوت مستشاراً قضائيا ، فساءت علاقته مع الاحتلال ، هذا إلى أن الانجليز قد أغضبهم تردده فى تعيين المستر سكوت ، حقا انه أذعن لإرادتهم ، وتم التعيين فى عهده ؛ لكن الإنجليز لم يغتفروا له هذا الموقف ، ورأوا أن يختاروا شخصاً آخر ، لا يجنح لمثل هذا التردد ، بل يؤمر فيطيع ، وقد وجدوا ضالتهم المنشودة ، فى مصطفى فهمى باشا ، وإذ رأى رياض باشا أن علاقته ساءت مع الانجليز ، آثر الاستقالة ، ولم يشر فى كتاب استقالته إلى استنكار تدخلهم فى شؤون الحكومة ، كما فعل شريف باشا ، بل عزاها إلى أسباب صحية ، ففقدت قيمتها السياسية .

تأليف وزارة مصطفى فهمى باشا

١٤ مايو سنة ١٨٩١

وقع اختيار اللورد كرومر على مصطفى فهمى باشا لرياسة الوزارة ، فعهد إليه الخديو فى ١٤ مايو سنة ١٨٩١ تأليفها ، على أساس النظام المقرر فى خطاب الخديو المؤرخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، المتقدم ذكره . فتألفت وزارته فى ذات اليوم الذى كلف فيه بتأليفها ، على النحو الآتى : مصطفى فهمى باشا للرياسة والداخلية ، عبد الرحمن رشدى باشا للمالية ، محمد زكى باشا للمعارف والأشغال ، حسين فخرى باشا للحقانية ، يوسف شهدى باشا للحربية والبحرية ، تيكران باشا للخارجية[1] .

ومصطفى فهمى باشا هو الرجل الذى لم يجد الانجليز أطوع ولا أخلص لهم منه بين رجالات مصر ، وكان عهد وزارته هو أوج السلطة للاحتلال البريطانى .

قال عنه المسيو جول كوشرى[2] : « كان مصطفى فهمى عديم الذكاء ، مفقود النشاط ، وكان أشأم الوزراء الذين عرفتهم مصر » .

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩١ ص ٩٤

(٢) فى كتابه (المركز الدولى لمصر والسودان) ص ٢٤٣

وقال عنه اللورد الفريد ملنر : « إن اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمى باشا ، الوزير الذى كانت تنشده انجلترا » .

وقال عنه[1] : « منذ أسندت رياسة الوزارة إلى مصطفى فهمى باشا (مايو سنة ١٨٩١) قد تطورت روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتها معنا ، فإنه أول رئيس وزارة يشارك الانجليز عواطفهم ، بدون تحفظ » .

وقال فى موضع آخر : « ان العلاقات بين الانجليز والمصريين لم تكن من الصفاء فى عهد ما ، مثل ما كانت منذ توليته الوزارة » .

وقد بقى يتولى الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا فى يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها فى أوائل عهد الخديو عباس ، إلى أن أقيل منها سنة ١٨٩٣ ، ثم عاد إليها سنة ١٨٩٥ ، وبقى فيها ثلاثة عشر عاما ، حتى استقال فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، إبان اشتداد الحركة الوطنية ، كما تراه مفصلا فى موضعه من كتابنا (مصطفى كامل) ص ٣٠٤ وما بعدها ، و ص ٣٩٧ .

وفاة الخديو توفيق باشا

٧ يناير ١٨٩٢

أصيب الخديو توفيق باشا فجأة بالحمى الوافدة (الانفلونزا) يوم الجمعة أول يناير سنة ١٨٩٢ بسرايه بحلوان ، فعالجه طبيبه الخاص ، الدكتور سالم باشا سالم ، ثم الدكتور عيسى باشا حمدى ، وكان الظن أن مرضه عارض ثم يزول ، وبدأ يشعر بزوال الألم عنه يوم الاثنين ، ولكنه انتكس فى اليوم التالى ، وبدت عليه خطورة المرض ، إذ أصيب بالتهاب رئوى ، مصحوب بالتهاب وريدى عفن ، واستُدعى لعلاجه الدكتور كومانوس ، والدكتور هيس ، ولكن على غير جدوى ، وتوفى مساء الخميس ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، فى الساعة

---

(١) فى كتابه انجلترا فى مصر England in Egypt ص ١٣٢ طبعة سنة ١٩٢٠

السابعة ، والدقيقة ١٧ ليلا ، فكانت سنه حين وفاته أربعين سنة هجرية ، إلا ثلاثة وثلاثين يوما ، ومدة حكمه ثلاث عشرة سنة إلا شهراً .

ونقل جثمانه يوم الجمعة ٨ يناير إلى محطة حلوان ، ومنها بقطار خاص إلى محطة باب اللوق ، ومنها إلى سراى عابدين ، وشيعت جنازته فى ذلك اليوم إلى مدافن العائلة الخديوية بالعفيفى ، حيث دفن بها ، وقد تولى الخديوية من بعده الخديو عباس الثانى .

obeikandl.com